

وإنما انعقد بهما مع البنية في الـ مع احتمالها قياسا
 على نحو الخارج والداخل وذكر القن أو نيت
 بتقدير الأطلاق عليها منه يغلب على الظن ارادة
 البيع فلا يكون المتعاقدين قابلا ما
 لا يدرية ولا ينعقد بهما بيع او شرا وكيل لزمه
 ايضا د عليه لقول موكله له بيع بشرط او على
 انشهد بخلاف بيع واشهد ما لم تتوفر القرائن
 المفيدة لظنية الظن وفارق النكاح بانه يحتمل
 له اكثر والكتابة لا علم ما بيع او هو كتابة
 فينعقد بهما مع البنية ولو حاصر فيقبل فورا
 فورا عند علمه وعند خياره لا تقضى مجلس قبوله
في **سبب** **عن** **الطلب** **في** **الطلاق**
 في بحث التعليق بالنسبة ان نحو البيع بلا رضى
 ولا اكراه يقطع بعد مصلحه وعمله الاذرع على البيع فه
 لنحو جيا او غيره في جه المتزوي ايا او مصادره بخلا
 لضروره نحو قراودين فيعمل باطنا قطعا وظاهرا
 كلام الكلام البطل لا ينعقده باطنا مطلقا **ويستتر**
 ان لا يتخلل لفظ لا تعلقه بالعقد بان لم يكن من
 مقتضاه ولا من مصلحه ولا من مستحان من المطلوب
 جوابه ولو كلفه الا نحو قد وان **الطول** **الفصل** **بين**
لفظيها او اشارت لهما او كتبهما ولفظا احدهما
 او

او كتابة او اشارة الاخر او كتابة احدهما واشارت
 الاخر والعبر في التخلل في الغايب بما يقع منه عن
 علمه او ظنه بوقوع البيع كما هو ظاهر بسكوت
 مراد الجواب او كلام من اقتضا لفظه بحيث يتعبر
 بالعارض وان كان لصحة ولشائبة التعليق
 او الجمالية في الخارج اغتفر فيه اليسير مطلقا ولو
 اجنيا ونظرا انه يصرفها بسكوتة اليسير اذا اراد
 به القطع اخذها من الغايبة ويحمل الفرق
 وان يذكر الثمن المستدكي ولا تكفي نيت الا في
 الكتابة على ما مر وان تبقى اهلتهما وان لا يغير
 بشاها يلقظ به انتم الشق القر وان يكون
 تكلم كل بحيث يسمعه من غيره عادة وان
 يسمعه الاخر والا يصح وان حملته الرجوع اليه وان
 يتم المخاطب لا وكيله او موكله او وارثه ولو في المجلس
 وان لا يوقت ولو يفتوح جارك والف سنة على الاوجه
 ويفرق بينه وبين نحو النكاح على ما يأتي فيه
 بان البيع لا ينتهي بالموت بخلاف النكاح ولا
 يعلق بالباشية في اللفظ المتقدم كبعتك ان شئت
 فيقول اشتريت مثلا لا شئت الا ان يوافق
 الشرا واللاوجه صح ان شئت بعتك بخلاف بعتكما
 ان شئت ما او بعتك ان شئت بعد اشتريت